تحليلات وآراء

قمـــة الناتـــو فـــي أنقـــرة

التحولات الاستراتيجية واستشراف مستقبل منظومة الأمن الأطلسي

بقلـــم

نـــور نبيـــه جميـــل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

يقصد بالأمن الأطلسي منظومة السياسات والآليات والمؤسسات التي يعتمدها حلف شمال الأطلسي لضمان أمن الدول الأعضاء وحماية مصالحها الاستراتيجية، عبر توظيف أدوات الردع والدفاع الجماعي وإدارة التهديدات التقليدية وغير التقليدية، بما يشمل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والسيبرانية، في إطار بيئة أمنية دولية متغيرة. وفي اطار ما سبق لم تعد التحولات الكبرى في النظام الدولي تُقاس بحجم الحروب أو نتائجها المباشرة فحسب، وإنما بالكيفية التي تعيد بها تلك الحروب تشكيل إدراك القوى الكبرى لمفهوم الأمن، وتدفعها إلى إعادة هندسة تحالفاتها وأولوياتها الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، جاءت قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي انعقدت في العاصمة التركية أنقرة يومي (7-8 تموز 2026) في لحظة دولية بالغة الحساسية، اتسمت بتقاطع ثلاث أزمات استراتيجية كبرى استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية وما فرضته من استنزاف طويل الأمد للقدرات العسكرية الأوروبية، وتصاعد المنافسة الأمريكية-الصينية على قيادة النظام الدولي، فضلًا عن التداعيات المباشرة للحرب الأمريكية-الإيرانية التي أعادت "الشرق الأوسط" إلى قلب الحسابات الأمنية الغربية بعد سنوات من محاولات تقليص الانخراط العسكري فيه. وقد انعكس هذا السياق بوضوح في إعلان أنقرة، الذي أعاد التأكيد على الردع الجماعي، وزيادة الاستثمار الدفاعي، ودعم أوكرانيا، وربط أمن الحلف بمواجهة التهديدات الهجينة، كما شدد على ضرورة منع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من امتلاك سلاح نووي وحماية حرية الملاحة في مضيق هرمز، في إشارة واضحة إلى اتساع نطاق إدراك الحلف للبيئة الأمنية المحيطة به.

وعلى خلاف كثير من القراءات التي تعاملت مع القمة بوصفها امتدادًا طبيعيًا لمسار دعم أوكرانيا وتعزيز الردع في مواجهة روسيا، فإن هذا التقدير ينطلق من فرضية، مفادها أن قمة أنقرة تمثل نقطة تحول في فلسفة الأمن الأطلسي، إذ لم تعد التهديدات تُدار باعتبارها أزمات منفصلة، وإنما باعتبارها منظومة مترابطة من الأزمات المتزامنة. فالحرب الروسية-الأوكرانية لم تعد قضية أوروبية خالصة، كما أن المواجهة الأمريكية-الإيرانية لم تعد أزمة "شرق أوسطية" معزولة، والتنافس مع الصين لم يعد يقتصر على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بل أصبحت هذه المسارات تتفاعل ضمن فضاء جيوسياسي واحد، تتداخل فيه القوة العسكرية مع الاقتصاد، والطاقة، والتكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الحيوية، الأمر الذي فرض على الحلف إعادة تعريف مفهوم الردع ليصبح ردعًا متعدد الأبعاد، يتجاوز المفهوم العسكري التقليدي. **ويتوضح ذلك على النحو الآتي:**

المحور الأول: البيئة الاستراتيجية التي انعقدت في ظلها قمة أنقرة: من تداخل الأزمات إلى إعادة هندسة الأمن الأطلسي

لم تنعقد قمة حلف شمال الأطلسي في أنقرة ضمن سياق سياسي اعتيادي، وإنما جاءت في لحظة انتقالية تعيد تشكيل البنية الأمنية للنظام الدولي. فمنذ نهاية الحرب الباردة، اعتاد الحلف التعامل مع التهديدات وفق منطق

الفصل الجغرافي والوظيفي؛ إذ كانت الأزمات الأوروبية تُدار ضمن الإطار الأطلسي، بينما تُترك أزمات "الشرق الأوسط" أو آسيا لتحالفات وأدوات أخرى. إلا أن التطورات المتسارعة التي شهدها النظام الدولي خلال الأعوام الأخيرة،أظهرت تراجع قدرة هذا النموذج على تفسير الواقع أو التعامل معه. فقد دخل النظام الدولي مرحلة جديدة يمكن وصفها بـ اندماج المسارح الاستراتيجية، اذ أصبحت الأزمات الإقليمية تنتج آثارًا عالمية متشابكة، وتتفاعل فيما بينها بصورة تجعل الفصل بينها أمرًا متعذرًا.

إن الحرب الروسية-الأوكرانية لم تعد مجرد نزاع على الحدود أو النفوذ في شرق أوروبا، بل تحولت إلى حرب استنزاف أعادت تشكيل العقيدة العسكرية الغربية، ودفعت دول الحلف إلى مراجعة تصوراتها بشأن جاهزية الجيوش، ومخزونات الذخيرة، وسرعة الإنتاج العسكري، والقدرة على خوض صراعات طويلة الأمد. وفي المقابل، كشفت المواجهة الأمريكية-الإيرانية أن "الشرق الأوسط" ما زال يمتلك القدرة على إحداث صدمات استراتيجية تتجاوز حدوده الجغرافية، سواء من خلال تهديد أمن الطاقة، أو تعريض الممرات البحرية الحيوية للخطر، أو إبراز الدور المتنامي للصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة والحرب السيبرانية في تغيير معادلات الردع. ولا تكمن أهمية هذين الحدثين في آثارهما المباشرة فحسب، بل في أنهما أظهرا أن أمن أوروبا لم يعد منفصلًا عن أمن الخليج، وأن استقرار البحر الأسود بات مرتبطًا بأمن شرق المتوسط، وأن اضطراب مضيق هرمز ينعكس على القدرات الصناعية والعسكرية لدول الحلف عبر تأثيره في أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد. ومن ثم، لم يعد مفهوم "التهديد الإقليمي" كافيًا لتفسير طبيعة المخاطر التي تواجه الناتو، إذ أصبحت البيئة الأمنية تتسم بترابط وظيفي وجغرافي يجعل أي أزمة محلية قابلة للتحول إلى أزمة استراتيجية ذات أبعاد عالمية.

ويُضاف إلى ذلك أن تصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين نقل التنافس الدولي من المجال العسكري إلى مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والابتكار. فلم تعد القوة تُقاس فقط بحجم الجيوش، بل بقدرة الدولة على إنتاج الرقائق الإلكترونية، وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتأمين المعادن النادرة، وحماية البنية التحتية الرقمية، والسيطرة على سلاسل التوريد العالمية. وبهذا المعنى، أصبح الأمن الاقتصادي جزءًا من الأمن القومي، وأصبح الاقتصاد الدفاعي أحد أهم أدوات الردع، وهو ما انعكس بوضوح في أجندة قمة أنقرة التي أولت اهتمامًا متزايدًا بالصناعات الدفاعية والابتكار العسكري والتعاون الصناعي بين أعضاء الحلف.

ومن زاوية أخرى، كشفت هذه البيئة عن تحول في طبيعة الردع ذاته. فالردع خلال الحرب الباردة كان يقوم على موازنة القدرات العسكرية ومنع المواجهة النووية المباشرة، أما اليوم فقد أصبح الردع عملية متعددة المستويات تشمل القدرة على حماية شبكات الاتصالات، وتأمين الفضاء السيبراني، وضمان استمرارية الإنتاج الصناعي، وحماية سلاسل الإمداد، والتفوق في الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن امتلاك القوة العسكرية التقليدية. وبهذا، انتقل مفهوم الردع من كونه ردعًا عسكريًا إلى ردع شامل يعتمد على تكامل القوة الصلبة والقوة الاقتصادية والتكنولوجية.

وفي هذا الإطار، يمكن تفسير اختيار أنقرة لاستضافة القمة باعتباره أكثر من مجرد قرار تنظيمي. فتركيا تمثل نقطة التقاء بين ثلاثة أقاليم استراتيجية هي أوروبا، و"الشرق الأوسط"، والبحر الأسود، كما أنها تؤدي دورًا

متزايدًا في الصناعات الدفاعية، وإدارة الممرات البحرية، وتأمين الجناح الجنوبي للحلف. ومن ثم، فإن استضافة القمة تعكس إدراكًا متزايدًا داخل الناتو بأن مركز الثقل الاستراتيجي لم يعد محصورًا في أوروبا الغربية، بل أصبح يمتد إلى المناطق التي تتقاطع فيها التهديدات العسكرية، والطاقة، والهجرة، والإرهـاب، والمنافسة الجيوسياسية، يمكن القول إن البيئة التي انعقدت فيها قمة أنقرة تختلف جذريًا عن البيئات التي انعقدت فيها القمم الأطلسية السابقة. فالحلف لم يعد يواجه خصمًا واحدًا أو تهديدًا منفردًا، بل أصبح يتعامل مع شبكة من الأزمات المتزامنة تتداخل فيها الحرب التقليدية، والضغوط الاقتصادية، والتنافس التكنولوجي، والتهديدات الهجينة. وهذا ما يفسر انتقال أجندة القمة من التركيز على الدفاع الجماعي بالمعنى التقليدي إلى إعادة بناء عناصر القوة الشاملة للحلف، بما يضمن قدرته على إدارة المنافسة الاستراتيجية في بيئة دولية تتسم بتسارع التحولات وعدم اليقين.

المحور الثاني: قراءة استراتيجية في مخرجات قمة أنقرة: من إدارة الأزمات إلى بناء منظومة القوة الشاملة

إذا كان المحور السابق قد بيّن أن قمة أنقرة انعقدت في بيئة استراتيجية غير مسبوقة، فإن مخرجاتها تكشف أن الحلف لم يتعامل مع تلك البيئة بوصفها أزمة مؤقتة، وإنما بوصفها تحولًا بنيويًا يفرض إعادة تعريف فلسفة عمله. وعليه، فإن القرارات التي خرجت بها القمة لا ينبغي أن تُقرأ باعتبارها استجابات منفصلة، بل باعتبارها حلقات مترابطة ضمن مشروع أوسع لإعادة بناء القوة الأطلسية. فإعلان أنقرة لم يكن إعلانًا عن سياسات جديدة فحسب، بل عن إعادة صياغة مفهوم القوة داخل الناتو.

أولًا: رفع الإنفاق الدفاعي... من زيادة مالية إلى إعادة توزيع القوة

يُعد الالتزام بزيادة الإنفاق الدفاعي من أكثر القرارات التي حظيت بالاهتمام، إلا أن اختزال هذا القرار في كونه استجابة للحرب الروسية-الأوكرانية يُعد قراءة قاصرة. فالغاية الاستراتيجية الأعمق لا تتمثل في زيادة الميزانيات العسكرية بحد ذاتها، وإنما في إعادة توزيع أعباء القوة داخل الحلف. لقد أدركت الولايات المتحدة أن استمرار اعتماد أوروبا على المظلة الأمنية الأمريكية بالصيغة التقليدية أصبح يمثل عبئًا استراتيجيًا، في وقت تتجه فيه واشنطن إلى تركيز مواردها العسكرية والسياسية على احتواء الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومن ثم، فإن رفع الإنفاق الدفاعي الأوروبي يمثل محاولة لإعادة إنتاج التوازن داخل الحلف، بحيث تتحمل أوروبا مسؤولية أكبر في أمنها الإقليمي، بينما تتفرغ الولايات المتحدة لإدارة المنافسة العالمية. وبذلك، فإن القرار يعكس تحولًا في فلسفة القيادة الأمريكية: من قيادة تعتمد على تحمل العبء الأكبر، إلى قيادة تقوم على توزيع المسؤوليات وتعظيم مساهمة الحلفاء، دون التخلي عن الدور القيادي الأمريكي.

ثانيًا: الاقتصاد الدفاعي... ولادة ركيزة جديدة للردع

من أبرز ما ميّز قمة أنقرة أنها منحت الصناعات الدفاعية والقدرات الإنتاجية مكانة تكاد تعادل أهمية القدرات العسكرية نفسها، وهو ما يعكس إدراكًا بأن الحروب الحديثة لا تُحسم فقط في ساحات القتال، بل في المصانع،

ومراكز البحث والتطوير، وسلاسل التوريد. لقد كشفت الحرب الروسية-الأوكرانية عن محدودية القدرة الغربية على تعويض الذخائر والأنظمة القتالية بالسرعة المطلوبة، كما أبرزت المواجهة الأمريكية-الإيرانية أهمية الإنتاج المستدام للصواريخ الاعتراضية والذخائر الدقيقة ومنظومات الدفاع الجوي. ومن ثم، فإن التركيز على توسيع القاعدة الصناعية الدفاعية يعكس انتقال الحلف من منطق امتلاك القوة إلى منطق إنتاج القوة واستدامتها. ولا يقتصر هذا التوجه على تلبية الاحتياجات العسكرية الراهنة، بل يهدف إلى خلق شبكة صناعية دفاعية أطلسية أكثر تكاملًا، تقلل من الاعتماد على الموردين الخارجيين، وتعزز المرونة في مواجهة الأزمات الممتدة، بما يجعل الصناعة الدفاعية جزءًا من الردع الاستراتيجي، وليس مجرد قطاع اقتصادي.

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي والابتكار... إعادة تعريف التفوق العسكري

لم يعد التفوق العسكري في البيئة الدولية المعاصرة مرهونًا بحجم القوات أو عدد المنظومات القتالية، وإنما بقدرة الجيوش على توظيف البيانات والذكاء الاصطناعي والأنظمة الذاتية في دعم القرار والعمليات العسكرية.

ومن هذا المنطلق، فإن إدراج الابتكار العسكري والذكاء الاصطناعي ضمن أولويات القمة لا يعكس اهتمامًا تقنيًا فحسب، بل يمثل اعترافًا بأن المنافسة المستقبلية ستُحسم بقدرة الدول على إنتاج المعرفة العسكرية، وتسريع دورة الابتكار، ودمج التكنولوجيا في العقيدة القتالية. وهذا التحول يحمل بعدًا استراتيجيًا مهمًا، يتمثل في أن الناتو لم يعد يهدف فقط إلى الحفاظ على التفوق العسكري الحالي، وإنما إلى منع خصومه، ولا سيما روسيا والصين، من امتلاك ميزة تكنولوجية يمكن أن تغيّر ميزان القوى في المستقبل.

رابعًا: استمرار دعم أوكرانيا... إدارة حرب الاستنزاف لا حسمها

أعادت القمة التأكيد على استمرار دعم أوكرانيا، غير أن القراءة الاستراتيجية لهذا القرار تشير إلى أن هدف الحلف لم يعد تحقيق نصر عسكري سريع، بل إدارة حرب استنزاف طويلة الأمد تُضعف القدرات الروسية، وتستنزف مواردها الاقتصادية والعسكرية، دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة بين الناتو وروسيا. وبذلك، أصبح الدعم المقدم لكييف جزءًا من استراتيجية الاحتواء طويلة الأمد، التي تسعى إلى تقييد القدرة الروسية على إعادة بناء نفوذها الأوروبي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستوى من الضبط يمنع التصعيد النووي أو المواجهة الشاملة.

خامسًا: الرسائل الموجهة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية

ورغم أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تكن محور القمة، فإن الإشارة إلى برنامجها النووي وحرية الملاحة في مضيق هرمز تحمل دلالات استراتيجية أوسع من مضمونها المباشر. فالحرب الأمريكية-الإيرانية أثبتت أن أمن الخليج العربي لم يعد شأنًا إقليميًا، بل أصبح عنصرًا مؤثرًا في الأمن الأوروبي نفسه، عبر تأثيره في الطاقة،

والتجارة العالمية، وسلاسل الإمداد، وأسعار النقل البحري ومن ثم، فإن تضمين هذه الإشارات في إعلان أنقرة يعكس إدراكًا متزايدًا بأن الناتو لم يعد قادرًا على الفصل بين أمنه الداخلي واستقرار "الشرق الأوسط"، وأن أي تدهور في البيئة الأمنية الخليجية ستكون له انعكاسات مباشرة على القدرات الاقتصادية والعسكرية للحلف. وهذا يمثل تحولًا مهمًا في التفكير الأطلسي، إذ انتقل الشرق الأوسط من كونه ساحة عمليات خارجية إلى كونه جزءًا من البيئة الأمنية المباشرة للحلف.

سادسًا: الرسائل إلى الصين... الخصم غير المعلن

ورغم أن القمة ركزت علنًا على روسيا، فإن العديد من قراراتها تحمل في جوهرها أبعادًا تتصل بالمنافسة مع الصين. فالاهتمام بسلاسل التوريد، والتكنولوجيا المتقدمة، والمعادن النادرة، والابتكار، يعكس إدراكًا بأن المنافسة مع بكين لن تُحسم في ميدان عسكري مباشر، بل في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والإنتاج الصناعي ومن ثم، فإن قمة أنقرة تمثل خطوة إضافية نحو توسيع الوظيفة الاستراتيجية للناتو، بحيث يصبح أداة لتعزيز القدرة الغربية على مواجهة المنافسة العالمية، وليس فقط الرد على التهديدات العسكرية التقليدية.

تكشف القراءة المتعمقة لمخرجات قمة أنقرة أن الحلف لا يعيد بناء قدراته العسكرية فحسب، بل يعيد تعريف مفهوم القوة ذاته. فلم تعد القوة الأطلسية تُقاس بعدد الجنود أو الدبابات أو الطائرات، وإنما بقدرة الحلف على دمج القوة العسكرية، والاقتصاد الدفاعي، والابتكار التكنولوجي، والصناعة، والطاقة، والأمن السيبراني ضمن منظومة ردع واحدة. ومن ثم، فإن القمة لا تمثل تحولًا في سياسات الناتو فقط، بل تؤشر إلى انتقال الحلف من تحالف للدفاع الجماعي إلى منظومة لإدارة القوة الشاملة وهو تحول ستكون له آثار بعيدة المدى على مستقبل الأمن الأوروبي، وعلى طبيعة المنافسة مع روسيا والصين، وعلى موقع "الشرق الأوسط" في الحسابات الاستراتيجية الغربية.

المحور الثالث: القمة من منظور القوى الفاعلة

أولًا: تباين الإدراكات الاستراتيجية للقمة وإعادة تشكيل موازين القوى

تكشف قمة أنقرة أن قيمة الحدث لا تكمن في القرارات التي صدرت عنها بقدر ما تكمن في الكيفية التي استوعبت بها القوى الدولية تلك القرارات وأعادت تفسيرها وفق مصالحها الاستراتيجية. فالقمة لم تنتج قراءة موحدة للبيئة الأمنية، بل أفرزت إدراكات متباينة تعكس اختلاف أولويات الفاعلين الرئيسيين. فالولايات المتحدة نظرت إليها بوصفها فرصة لإعادة توزيع أعباء الأمن الجماعي، وتعزيز قدرة أوروبا على تحمل مسؤولياتها الدفاعية، بما يسمح لواشنطن بإعادة توجيه جزء من مواردها الاستراتيجية نحو احتواء الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، دون المساس بقيادتها للحلف. أما تركيا، فقد تعاملت مع القمة باعتبارها فرصة لترسيخ مكانتها بوصفها محورًا جيوسياسيًا لا غنى عنه في إدارة الأمن الأطلسي، مستفيدة من موقعها الجغرافي ودورها في الصناعات الدفاعية

وربطها بين أوروبا و"الشرق الأوسط" والبحر الأسود. في المقابل، رأت روسيا في مخرجات القمة تأكيدًا لاستمرار استراتيجية الاحتواء الغربية، الأمر الذي سيدفعها على الأرجح إلى تعزيز انتشارها العسكري، وتسريع برامج التحديث الدفاعي، وتوثيق شراكاتها مع القوى المناوئة للغرب، في محاولة لإعادة تحقيق توازن ردعي مع الحلف. أما الصين، فقد قرأت القمة من زاوية مختلفة؛ إذ لم تعتبرها موجهة ضد روسيا فقط، بل رأت فيها خطوة إضافية نحو توسيع الوظيفة العالمية للناتو، بما يسمح له بالتدخل غير المباشر في البيئة الاستراتيجية الآسيوية عبر التكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والمعايير الصناعية، والتعاون الدفاعي مع شركاء خارج الإقليم. وبالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فقد حملت الإشارات المتعلقة ببرنامجها النووي وحرية الملاحة في مضيق هرمز رسالة واضحة مفادها أن أمن الخليج أصبح جزءًا من الحسابات الأمنية الأطلسية، بما قد يدفع طهران إلى تعميق تعاونها العسكري مع روسيا والصين، وتعزيز أدوات الردع غير المتماثل. أما سوريا، فإن القمة تعكس إدراكًا غربيًا متزايدًا بأن استقرار الجناح الجنوبي للحلف يمر عبر إعادة ترتيب البيئة الأمنية في المشرق، بما يمنح الملف السوري أهمية متجددة ضمن معادلة الأمن الإقليمي، حتى وإن لم يكن حاضرًا بوصفه بندًا مستقلًا في جدول الأعمال. وهكذا، فإن القيمة الاستراتيجية للقمة لا تكمن في قراراتها فحسب، بل في أنها أعادت تشكيل إدراك الفاعلين الدوليين لطبيعة التوازنات المقبلة، بما يجعلها نقطة تحول في إعادة توزيع القوة على المستويين الإقليمي والدولي.

ثانيًا: ما وراء إعلان أنقرة... قراءة في الرسائل الضمنية والدلالات غير المعلنة

تكمن الأهمية الحقيقية لإعلان أنقرة في أن نصوصه الرسمية لا تعكس سوى جزء من الرسائل التي سعى الحلف إلى إيصالها. فالقرارات المعلنة تمثل المستوى الظاهر للسياسة، بينما تكشف القراءة الاستراتيجية عن مستوى أعمق يتعلق بإعادة تعريف وظيفة الناتو في النظام الدولي. فقرار رفع الإنفاق الدفاعي لا يعبر في جوهره عن استجابة آنية للتهديد الروسي، بل يمثل بداية مرحلة جديدة لإعادة توزيع القوة داخل الحلف. فالولايات المتحدة تدرك أن استمرارها في تحمل العبء الرئيس للدفاع الأوروبي يحد من قدرتها على إدارة المنافسة مع الصين، ومن ثم فإن زيادة الإنفاق الأوروبي تهدف إلى تحويل الحلفاء من مستهلكين للأمن الأمريكي إلى شركاء في إنتاجه، بما يحقق توازنًا أكثر استدامة داخل المنظومة الأطلسية. أما التركيز غير المسبوق على الاقتصاد الدفاعي، فيعكس إدراكًا بأن التفوق العسكري في القرن الحادي والعشرين لن يُحسم فقط بامتلاك الأسلحة، بل بالقدرة على إنتاجها وتعويضها وتطويرها بوتيرة أسرع من الخصوم. لقد كشفت الحرب الروسية-الأوكرانية محدودية الطاقة الإنتاجية الغربية، بينما أظهرت المواجهة الأمريكية-الإيرانية أهمية استدامة إنتاج الذخائر والصواريخ وأنظمة الدفاع الجوي. لذلك، فإن الاقتصاد الدفاعي لم يعد قطاعًا داعمًا للسياسة الأمنية، بل أصبح أحد مرتكزات الردع الاستراتيجي، الأمر الذي يفسر الاهتمام المتزايد بسلاسل الإمداد، والابتكار، والقدرات الصناعية المشتركة.

وفيما يتعلق بالرسالة الموجهة إلى روسيا، فإن القمة لا تعني استعداد الحلف لخوض مواجهة مباشرة، بل تؤكد

عزمه على إطالة أمد سياسة الاحتواء، عبر تعزيز الردع العسكري، ورفع كلفة أي محاولة لتغيير ميزان القوى في أوروبا بالقوة. أما الرسالة إلى إيران، فهي تتجاوز الملف النووي لتؤكد أن أمن الخليج وحرية الملاحة لم يعودا خارج نطاق المصالح الأمنية الأطلسية، وأن أي محاولة لزعزعة استقرار الممرات البحرية ستُنظر إليها بوصفها تهديدًا للأمن الجماعي للحلف. في حين أن الرسالة إلى الصين جاءت بصورة غير مباشرة، إذ ركزت على التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والصناعات الدفاعية، وسلاسل التوريد، في إشارة إلى أن المنافسة المستقبلية لن تكون عسكرية فقط، بل ستكون منافسة على امتلاك أدوات التفوق الاقتصادي والتكنولوجي.

غير أن ما لم يُعلن صراحةً ربما كان أكثر أهمية مما أُعلن. فلم يتحدث إعلان أنقرة عن إعادة صياغة الوظيفة العالمية للناتو، لكنه وضع الأسس العملية لذلك من خلال توسيع مفهوم الأمن ليشمل الاقتصاد، والصناعة، والابتكار، والطاقة، والممرات البحرية. كما لم يُعلن عن انتقال مركز الثقل الاستراتيجي نحو الجناح الجنوبي، إلا أن استضافة تركيا للقمة، والاهتمام المتزايد بالشرق الأوسط والبحر الأسود، يكشفان عن تحول تدريجي في أولويات الحلف. والأهم من ذلك، أن الإعلان لم يصرح بأن الناتو يتجه إلى التحول من تحالف للدفاع الجماعي إلى منظومة لإدارة القوة الشاملة، إلا أن مجمل القرارات والمؤشرات الصادرة عن القمة تؤكد أن هذا التحول قد بدأ بالفعل، وأن الحلف يسعى إلى بناء نموذج جديد يجمع بين القوة العسكرية، والاقتصاد الدفاعي، والتفوق التكنولوجي، والمرونة الصناعية، بما يضمن الحفاظ على المكانة الغربية في نظام دولي يتجه نحو تعددية أكثر تنافسية. **وبذلك برزت اهم الدلالات للدول عبر الاتي:**

1. الولايات المتحدة الأمريكية... إعادة توزيع القوة للحفاظ على القيادة العالمية

مثلت قمة أنقرة بالنسبة للولايات المتحدة فرصة استراتيجية لإعادة هيكلة النظام الأمني الغربي بما ينسجم مع أولوياتها العالمية. فواشنطن تدرك أن استمرار استنزاف مواردها في المسرح الأوروبي سيحد من قدرتها على إدارة المنافسة مع الصين، لذلك سعت من خلال القمة إلى تحويل أوروبا من مستهلك للأمن الأمريكي إلى شريك أكثر قدرة على إنتاج الأمن الجماعي. ويكشف التركيز على رفع الإنفاق الدفاعي، وتوسيع القاعدة الصناعية الأوروبية، وتعزيز القدرات العسكرية للحلفاء عن استراتيجية أمريكية تقوم على إعادة توزيع الأعباء دون إعادة توزيع القيادة؛ أي تخفيف الكلفة مع الاحتفاظ بدور القائد. ومن هذا المنظور، خرجت الولايات المتحدة من القمة وقد عززت شرعية قيادتها للناتو، ورسخت نموذجًا جديدًا لإدارة التحالفات يقوم على تقاسم المسؤوليات وليس تقاسم النفوذ.وفي السياق ذاته، كشفت القمة عن توجه أمريكي لإعادة تقييم العلاقة مع تركيا انطلاقًا من اعتبارات براغماتية ترتبط بالمتغيرات الأمنية الراهنة، ولا سيما في ظل تنامي أهمية الصناعات الدفاعية التركية، وأمن البحر الأسود، وتداعيات الحرب الأمريكية-الإيرانية، الأمر الذي يعكس انتقال العلاقة من مرحلة طغت عليها الخلافات إلى مرحلة يسودها السعي لإدارة المصالح المشتركة، دون أن يعني ذلك اختفاء ملفات الخلاف البنيوية بين الجانبين.

2. تركيا... من دولة طرفية إلى مركز ثقل جيوسياسي

لم تكن استضافة أنقرة للقمة حدثًا بروتوكوليًا، بل عكست تحولًا في إدراك الحلف لموقع تركيا ووظيفتها الاستراتيجية. فقد نجحت أنقرة في توظيف موقعها الجغرافي، وتطور صناعاتها الدفاعية، وقدرتها على التواصل مع أطراف متنافسة، لتقديم نفسها باعتبارها حلقة الوصل بين أوروبا و"الشرق الأوسط" والبحر الأسود. كما عززت القمة مكانة تركيا بوصفها ركيزة للجناح الجنوبي للناتو، وهو ما يمنحها هامشًا أوسع للمناورة في ملفات سوريا، والطاقة، وأمن البحر الأسود، ويزيد من قدرتها على التأثير في صنع القرار الأطلسي. ومع ذلك، فإن هذا الدور يفرض عليها تحديًا يتمثل في الحفاظ على توازن دقيق بين التزاماتها داخل الحلف وعلاقاتها المعقدة مع روسيا ودول الإقليم. تعكس استضافة أنقرة للقمة تحولًا في إدراك الحلف للدور التركي، إذ لم تعد تركيا تُنظر إليها بوصفها دولة تؤمن الجناح الجنوبي للناتو فحسب، بل بوصفها فاعلًا يمتلك مقومات التأثير في معادلات الأمن الإقليمي والأوروأطلسي. ويستند هذا التحول إلى تزايد الاعتماد على القدرات الدفاعية التركية، وتطور صناعاتها العسكرية، وموقعها الجيوسياسي الذي يربط البحر الأسود وشرق المتوسط و"الشرق الأوسط" بأوروبا، فضلًا عن قدرتها على إدارة قنوات تواصل مع أطراف متنافسة. ومن ثم، فإن استضافة القمة مثلت اعترافًا ضمنيًا بتنامي القيمة الاستراتيجية لتركيا داخل البنية الأمنية للحلف، دون أن يعني ذلك تجاوز التباينات القائمة بينها وبين بعض الدول الأعضاء في ملفات إقليمية وسياسية محددة.

3. أوروبا... بداية التحول من الاعتماد الأمني إلى بناء القدرة الذاتية

أظهرت القمة أن الدول الأوروبية لم تعد تنظر إلى الأمن بوصفه خدمة أمريكية مجانية، بل باعتباره مسؤولية جماعية تفرض زيادة الإنفاق الدفاعي، وتطوير الصناعات العسكرية، وتعزيز التكامل الدفاعي. ويشير ذلك إلى أن أوروبا بدأت تنتقل تدريجيًا من مرحلة الاعتماد الأمني إلى مرحلة بناء القدرة الذاتية، وإن بقي هذا التحول مرتبطًا بالمظلة الأمريكية. ومن ثم، فإن القمة عززت القدرات الأوروبية، لكنها لم تُنهِ الاعتماد الاستراتيجي على واشنطن، وهو ما يجعل فكرة "الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي" ما تزال مشروعًا غير مكتمل.

4. روسيا... احتواء طويل الأمد بدل المواجهة المباشرة

من المنظور الروسي، أكدت القمة أن الغرب لا يسعى إلى تسوية سريعة للحرب الأوكرانية، بل إلى إدارة استنزاف طويل الأمد يهدف إلى الحد من قدرة موسكو على استعادة نفوذها الأوروبي. لذلك، من المرجح أن تتجه روسيا إلى تسريع تحديث قواتها المسلحة، وتعميق تعاونها مع الصين وإيران، وتكثيف استخدام أدوات الحرب غير التقليدية، مثل الهجمات السيبرانية، والعمليات الهجينة، والضغط في البحر الأسود والقطب الشمالي. وعليه، خرجت موسكو من القمة وهي تواجه بيئة أطلسية أكثر تماسكًا، لكنها ستسعى في المقابل إلى رفع كلفة هذا التماسك على المدى البعيد.

5. الصين... إدراك اتساع الوظيفة العالمية للناتو

ورغم أن الصين لم تكن محورًا مباشرًا للقمة، فإن بكين تدرك أن توسع اهتمام الناتو بالتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد، والأمن البحري، يمثل انتقالًا تدريجيًا للحلف من الفضاء الأوروبي إلى فضاءات المنافسة العالمية. ولذلك، يُتوقع أن تسرع الصين جهودها لتعزيز الاكتفاء التكنولوجي، وتوسيع شراكاتها الأمنية والاقتصادية، وتقليل تعرضها للضغوط الغربية في مجالات الرقائق الإلكترونية، والمعادن النادرة، والتكنولوجيا المتقدمة.

6. إيران... توسع نطاق الأمن الأطلسي إلى الخليج

شكلت الحرب الأمريكية-الإيرانية الخلفية الأكثر تأثيرًا في قراءة طهران للقمة. فالإشارات الواردة في إعلان أنقرة بشأن البرنامج النووي وحرية الملاحة تعني أن أمن الخليج لم يعد ملفًا أمريكيًا منفردًا، بل أصبح يحظى باهتمام أطلسي أوسع. ومن ثم، يُرجح أن تدفع هذه التطورات إيران إلى تعزيز استراتيجيتها القائمة على الردع غير المتماثل، وتطوير تعاونها العسكري مع روسيا والصين، ومحاولة توسيع نفوذها الإقليمي لخلق أوراق ضغط في مواجهة أي ترتيبات أمنية جديدة.

7. سوريا... إعادة إدماج تدريجي في الحسابات الأمنية الإقليمية

ورغم أن سوريا لم تكن طرفًا في القمة، فإن موقعها الجغرافي وتشابكها مع ملفات الإرهـاب، والهجرة، والوجود الروسي، والعلاقات التركية، يجعلها جزءًا من البيئة الأمنية التي يسعى الحلف إلى إعادة تنظيمها. ومن المتوقع أن يؤدي تنامي الاهتمام الأطلسي بالجناح الجنوبي إلى إعادة إدراج الملف السوري ضمن الحسابات الأمنية الغربية، ليس بهدف الانخراط العسكري المباشر، بل لضمان عدم تحوله إلى مصدر دائم لعدم الاستقرار الذي ينعكس على أمن أوروبا وشرق المتوسط.

8. "إسرائيل"... توسيع هامش الحركة الاستراتيجية

من زاوية "إسرائيل"، تعزز مخرجات القمة البيئة الإقليمية التي تقوم على احتواء إيران، وحماية الممرات البحرية، وتعزيز التعاون الأمني مع الشركاء الغربيين. ورغم أن "إسرائيل" ليست عضوًا في الناتو، فإن تقاطع مصالحها مع أولويات الحلف في مجالات الدفاع الجوي، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا العسكرية، يمنحها فرصًا أوسع لتعميق التعاون مع الدول الأطلسية، مع بقاء هذا التعاون محكومًا بحسابات الدول الأعضاء وسياساتها تجاه أزمات المنطقة. ولذلك تكشف قراءة مواقف القوى الفاعلة أن قمة أنقرة لم تُحدث تغييرًا جذريًا في توازن القوى الدولي بقدر ما أعادت توزيع الأدوار داخل هذا التوازن. فقد عززت الولايات المتحدة قيادتها عبر تقاسم الأعباء، ورسخت

تركيا مكانتها بوصفها عقدة جيوسياسية رئيسية، ومنحت أوروبا دفعة نحو بناء قدراتها الدفاعية، بينما دفعت روسيا والصين وإيران إلى إعادة تقييم استراتيجياتها في مواجهة حلف يتجه إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل الاقتصاد، والتكنولوجيا، والصناعة، إلى جانب القوة العسكرية. وعليه، فإن القيمة الاستراتيجية للقمة لا تكمن فقط في قراراتها، بل في أنها أعادت صياغة حسابات الفاعلين الدوليين، وأسست لمرحلة جديدة من التنافس الدولي تتجاوز حدود الردع العسكري التقليدي إلى التنافس على إنتاج القوة الشاملة وإدارتها.

المحور الرابع: استشراف مستقبل الأمن الأطلسي والسيناريوهات المحتملة بعد قمة أنقرة

لا تقتصر أهمية قمة أنقرة على مخرجاتها المباشرة، بل تمتد إلى ما أفرزته من اتجاهات استراتيجية مرشحة للتأثير في مستقبل الأمن الأطلسي والنظام الدولي. فالقمة لم تكن استجابة ظرفية لأزمة محددة، وإنما أسست لمسارات جديدة في إدارة الردع، وتوزيع الأدوار داخل الحلف، والتعامل مع التحديات العابرة للأقاليم. وانطلاقًا من هذه الاتجاهات، يمكن استشراف أربعة سيناريوهات رئيسة لمسار الناتو خلال المرحلة المقبلة.

السيناريو الأول: ترسيخ نموذج "تعميق التحول البنيوي للحلف" (الأكثر ترجيحًا)

يفترض هذا السيناريو نجاح الدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات التي أقرتها قمة أنقرة، بما يقود إلى ترسيخ نموذج جديد للأمن الأطلسي يقوم على الردع متعدد المجالات، حيث تتكامل القدرات العسكرية مع الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الدفاعي، وسلاسل الإمداد. وفي هذا السياق، تستمر الولايات المتحدة في قيادة الحلف، مع تعزيز تقاسم الأعباء الدفاعية مع أوروبا، بما يتيح لها تركيز جانب أكبر من مواردها على المنافسة مع الصين. كما يواصل الحلف دعمه لأوكرانيا، ويعزز حضوره في البحر الأسود، ويولي اهتمامًا أكبر بأمن "الشرق الأوسط" والممرات البحرية، في ظل استمرار تداعيات الحرب الأمريكية-الإيرانية. ويُرجح كذلك أن يشهد هذا المسار تناميًا في أهمية تركيا داخل المنظومة الأطلسية، بما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى توسيع الشراكات الأمنية والاقتصادية معها دون أن يفضي ذلك بالضرورة إلى تقدم حاسم في ملف عضويتها

السيناريو الثاني: احتواء تنافسي مستقر

يقوم هذا السيناريو على استمرار المنافسة الاستراتيجية بين الناتو وكل من روسيا والصين وإيران ضمن حدود الردع المتبادل، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة. ويواصل الحلف تطوير قدراته الدفاعية والتكنولوجية، إلا أن وتيرة تنفيذ مخرجات القمة تبقى محكومة بالاعتبارات الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء، بما يكرس حالة من التوازن الحذر والاستقرار النسبي.

السيناريو الثالث: عودة الانقسامات داخل الحلف

يفترض هذا السيناريو تراجع الالتزام الأوروبي بزيادة الإنفاق الدفاعي، أو تصاعد الخلافات الأمريكية-الأوروبية بشأن تقاسم الأعباء أو أولويات التهديد، الأمر الذي ينعكس سلبًا على تنفيذ مخرجات القمة. كما قد يؤدي اختلاف المواقف تجاه روسيا أو الصين أو "الشرق الأوسط" إلى إضعاف تماسك الحلف وتقليص قدرته على بناء استراتيجية موحدة.

السيناريو الرابع: التصعيد الاستراتيجي واسع النطاق

يفترض هذا السيناريو اندلاع أزمة كبرى في إحدى الساحات الرئيسة، سواء في أوروبا الشرقية أو "الشرق الأوسط" أو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما يدفع الناتو إلى إعادة ترتيب أولوياته وتسريع برامج التسلح والتصنيع الدفاعي. وفي هذه الحالة، يتحول الردع متعدد المجالات إلى ركيزة أساسية في إدارة الصراع، مع ازدياد أهمية التكنولوجيا والاقتصاد الدفاعي والشراكات الإقليمية في صياغة الاستجابة الأطلسية.

تشير الاتجاهات التي كرستها قمة أنقرة إلى أن مستقبل الناتو لن يتحدد بقرارات القمة وحدها، وإنما بمدى قدرة الدول الأعضاء على تحويل تلك المخرجات إلى سياسات مستدامة في بيئة دولية تتسم بتسارع الأزمات وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى. ورغم تعدد السيناريوهات المحتملة، فإن الاتجاه الأكثر ترجيحًا يتمثل في استمرار الحلف في تطوير نموذج أمني أكثر شمولًا، يدمج بين القوة العسكرية، والاقتصاد الدفاعي، والتفوق التكنولوجي مع توسيع نطاق اهتمامه ليشمل التحديات العابرة للأقاليم، بما يعزز مكانته بوصفه أحد أبرز الفاعلين في إدارة الأمن الدولي خلال المرحلة المقبلة.

خاتمة

تكشف قمة الناتو في أنقرة أن التحولات التي يشهدها الحلف تتجاوز حدود الاستجابة للأزمات الراهنة، لتؤشر إلى إعادة صياغة فلسفته الاستراتيجية في ظل بيئة دولية تتسم بتشابك التهديدات وتعدد الفاعلين. فالحلف لم يعد ينظر إلى الأمن بوصفه وظيفة عسكرية خالصة، بل باعتباره منظومة متكاملة تجمع بين الردع العسكري، والاقتصاد الدفاعي، والتفوق التكنولوجي، والمرونة الصناعية، وأمن الطاقة، وحماية البنية التحتية الحيوية.

كما أظهرت القمة أن الحرب الروسية-الأوكرانية والمواجهة الأمريكية-الإيرانية لم تكونا حدثين منفصلين في الإدراك الأطلسي، وإنما مثلتا مؤشرين على انتقال النظام الدولي إلى مرحلة تتداخل فيها المسارح الاستراتيجية، بحيث أصبح أي اضطراب في أوروبا أو "الشرق الأوسط" أو آسيا قادرًا على إنتاج تداعيات عالمية متشابكة. ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية للقمة لا تكمن في قراراتها المعلنة فحسب، بل في كونها أسست لتحول تدريجي في وظيفة الناتو، من تحالف للدفاع الجماعي إلى فاعل يسعى إلى إدارة التوازنات الأمنية في نظام دولي أكثر تنافسًا وتعقيدًا.

كما أن قمة أنقرة لم تكن استجابة ظرفية لأزمة بعينها، بل محطة مفصلية في إعادة صياغة دور حلف الناتو ضمن بيئة استراتيجية تتسم بتشابك الأزمات وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى. وعليه، سعى التقدير إلى تحليل البيئة الاستراتيجية التي انعقدت في ظلها القمة، وتفسير مخرجاتها، واستجلاء مواقف القوى الفاعلة، واستشراف انعكاساتها على الأمن الأطلسي وتوازنات القوى الإقليمية والدولية. وفي ضوء ذلك، يرجح أن تمثل قمة أنقرة نقطة مرجعية في مسار تطور الحلف خلال العقد المقبل، ليس لأنها أنهت مرحلة، بل لأنها دشنت مرحلة جديدة ستُقاس فيها فعالية الناتو بقدرته على دمج القوة العسكرية مع الاقتصاد والتكنولوجيا والابتكار، وبقدرته على التكيف مع بيئة استراتيجية تتغير بوتيرة أسرع من أي وقت مضى.